المستخلص

تعد الرقابة القضائية على الانتخابات أبرز ابعاد الديمقراطية وعمودها الأساس، أذ ترتبط بالديمقراطية في العصر الحديث ارتباطاً وثيقاً جعل منها الوسيلة الأساسية لإنشاء السلطة، وتشكل الرقابة القضائية على الانتخابات بشكل عام إحدى أهم الممارسات التي تتصف بها الأنظمة الديمقراطية فهي ترسيخ لأحد مبادئها إلا وهو التداول السلمي للسلطة، وهي بمثابة الطريق المؤدي نحو الديمقراطية كونها النمط الأكثر شيوعاً لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية لبلدانهم واختيار ممثليهم في المجالس التشريعية ، ذلك ان اجراء انتخابات حرة ونزيهة لم يعد مطلباً داخلياً فحسب وإنما غدا مطلباً دولياً يصر المجتمع الدولي على الوفاء به لكي يمكن الاعتراف بالصفة الديمقراطية لنظام الدولة بما يؤهلها للحصول على المساعدات الاقتصادية والأمنية والسياسية والتكنولوجية وهذا يلقي على عاتق كل دولة آن تضع من الضمانات ما يكفل ممارسة هذه الرقابة القضائية على الانتخابات بحرية ونزاهة وان تحترم إرادة الناخبين وصولاً إلى نظام سياسي اقرب إلى المثالية قدر الإمكان وبما يضمن لهذا النظام الاستقرار والدوام، وهكذا تبدو جلية الأهمية التي يحظى بها الانتخاب بعده ثمرة من ثمار الديمقراطية.

إذ ان موضوع دور الرقابة القضائية في تحقيق نزاهة الانتخابات هو الوسيلة الكفيلة بتحقيق حسن سير الانتخابات ونزاهتها وتحصينها من الأخطاء و التلاعب ليكون مرآة تعكس ارادة الناخبين ، والتي يمكن بواسطتها تدقيق الانتخاب المشكوك في صحتهِ ونزاهتهِ، والعمل على اعادة الأمور إلى مسارها الصحيح . وعلى اساس ما تقدم قسمت هذا البحث على مبحثين تناولنا في الاول حدود العملية الانتخابية الخاضعة للرقابة القضائية، وبينا في الثاني اليات الرقابة القضائية على العملية الانتخابية واختتمنا البحث ببعض الاستنتاجات والمقترحات الهامة وذلك للوصول إلى بناء نظام قانوني متكامل يوفر رقابة قضائية تضمن نزاهة العملية الانتخابية وتعطي مصداقية لنتائج العملية الانتخابية.